جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية
مجلة اوروك للعلوم الانسانية
موقع المجلة : www.muthuruk.com
BM-Publisher

الوكيل البريطاني دي كوري وموقفه من الحركة الوطنية الكويتية 1937 – 1939

عكاب يوسف الركابي *
جامعة واسط / كلية التربية
محمد حموز لفتة الحجيمي
مديرية تربية القادسية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة:
الاستلام: 2018/9/5
تاريخ التعديل : 2018/10/1
قبول النشر: 2018 /10/3
متوفر على النت:2019/5/28

الكلمات المفتاحية :
الوكيل البريطاني دي كوري
الحركة الوطنية الكويتية

الملخص

الوكلاء البريطانيون في الكويت يمثلون سياسة حكومتهم ، الأمر الذي يتطلب الحفاظ على مصالحهم في المنطقة. من بين أولئك الذين مثلوا السياسة البريطانية ، كان الوكيل السياسي البريطاني النقيب ج. دي غوري 1936 - 1939. من مارس سياسة الناعمة والناعمة مع القوميين الكويتيين ، وخاصة بعد أن أصبح في نزاع مع الشيخ أحمد الجابر بسبب تسعى السياسة البريطانية لزيادة نفوذها في الكويت والتدخل في شؤونها الداخلية والخارجية. التي عادة ما تؤدي إلى انحسار سيادة الحاكم وسلطته الداخلية. أدى الجمود بين دي غوري والشيخ أحمد إلى حماسة الحركة الوطنية ووعيها الوطني. استفاد دي غوري من هذا الحماس لدعم الحركة الوطنية ضد الحاكم. ومع ذلك ، بعد تعزيز الحركة الوطنية وأصبحت سلطة واسعة ، خاف دي غوري على المصالح البريطانية في الكويت. وصحح سياسته تجاهها وبدأ في الاقتراب من الشيخ أحمد مرة أخرى ، الذي يفكر أيضا في القضاء على الحركة الوطنية نتيجة لحرمانه من حقه في حكم البلاد.

© جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2019

المقدمة

مثل الوكلاء البريطانيون في الكويت سياسة حكومتهم التي تقتضي المحافظة على مصالحها في المنطقة، ومن بين من مثل تلك السياسية الوكيل البريطاني دي كوري Capt. G. de Gaury 1936 - 1939 الذي مارس سياسة المد واللين مع الوطنيين الكويتيين لاسيما بعد أن أصبح على خلاف مع الشيخ أحمد الجابر جراء السياسة البريطانية الساعية إلى زيادة النفوذ في الكويت والتدخل في شؤونه الداخلية والخارجية والتي عادةً ما تؤدي إلى الانتقاص من سيادة الحاكم وسلطته الداخلية، فقد أدى تأزم الموقف بين دي كوري والشيخ أحمد إلى حماسة الحركة الوطنية وما رافقها من وعي وطني، فاستغل دي كوري ذلك الحماس لمساندة الحركة الوطنية ضد الحاكم، إلا أن بعد أن قوي ساعد الحركة الوطنية واصبحت ذو صلاحيات واسعة خشي دي كوري على المصالح البريطانية في الكويت فأعدل عن سياسته تجاهها وراح يتقرب إلى الشيخ أحمد من جديد الذي هو الآخر بات يفكر في القضاء على الحركة الوطنية نتيجة سلبها حقوقه في حكم البلاد وقد اقتضت ضرورة البحث

*الناشر الرئيسي : E-mail : al_rekabi@gmail.com

أن يقسم إلى ثلاثة محاور: المحور الأول، تناول السياسة البريطانية المتبعة تجاه الكويت لا سيما بعد أن رفض الشيخ أحمد الجابر سياسة التدخل البريطاني في شؤون إمارته الداخلية، في حين تناول المحور الثاني موقف الوكيل البريطاني من تطورات الحركة الوطنية الداخلية في الكويت للمدة 1937 – 1939 وكان محور الحديث فيه عن انجازات المجلس وموقف الوكيل البريطاني، اما المحور الثالث فقد ركز على موقف الوكيل البريطاني من تطورات الحركة الوطنية الاخيرة بما يضمن المحافظة المصالح البريطانية هناك.

دي كوري ومتغيرات السياسة البريطانية الجديدة تجاه الكويت

كان الوكيل البريطاني دي كوري على خلاف مع الشيخ أحمد الجابر الصباح (1921 – 1950) بشأن سياسة الاخير تجاه بريطانيا[1]، وقد فسر دي كوري ذلك برسالة بعثها إلى وزارة الخارجية البريطانية عن طريق المقيم البريطاني في الخليج العربي فاول Fowle ذكر فيها، بأن الشيخ أحمد الجابر الصباح غيَّر من سياسته تجاه بريطانيا وإنَّ تصرفاته لا تخدم المصالح البريطانية في المنطقة، ومن هنا عزمت بريطانيا بتغيير سياستها تجاه حاكم الكويت، فأمرت وكيلها بمساندة الحركة الوطنية بغية اضعاف موقف الشيخ أحمد تجاه رعيته والحد من تصرفاته[2].

على وفق سياسة بريطانيا الجديدة تجاه الكويت، اخذ الوكيل البريطاني يؤيد فكرة مطالبة الوطنيين بإصلاح الشؤون الداخلية الكويتية[3] فقد استغل دي كوري تفاقم الحركة الوطنية واستيائها من السياسة التعسفية المتبعة من الحكومة الكويتية تجاهها، فأخذ يتصل بالوطنيين الكويتيين كوسيلة لتحقيق غايته، لاسيما الاشخاص الذين تذمروا من سياسة السلطة الحاكمة ممن تربطه بهم علاقة صداقة وأخذ يحرضهم، على تقديم عريضة طالبوا فيها بضرورة تغيير نوع الحكم القائم أو تعيين مستشار بريطاني إلى جانب الحاكم على غرار ما عملت به بريطانيا في البحرين، أو الحكم البريطاني المباشر كما هو معمولاً به في عدن وطلب منهم جمع تواقيع خمسين وجهاً من وجوه الكويت[4] لكي يتسنى له القيام بما خطط له.

وبعد أن وجد دي كوري بأن الوطنيين الذين اتصل بهم، غير قادرين على جمع الانصار واخذ تواقيعهم، اتصل بأعضاء الحركة الوطنية[5] التي كانت عبارة عن تجمع سري تشكل في منتصف عام 1937، وبعد مفاتحتهم بالأمر، رفضوا فكرة تغيير حاكمهم أو اتخاذ أي اجراء يمس سمعة العائلة الحاكمة، وأخبروه بأنهم لا يرغبون بأي شيء سوى ادخال الحياة النيابية إلى الكويت [6].

ومن هنا يبدو واضحاً ان تدخل بريطانيا في الكويت، لم يكن نابعاً من رغبتها بتحقيق الاصلاحات في الكويت، بقدر ما كانت ترغب في الانتقام من شيخ الكويت، لاعتقادها أن وجوده بات يهدد مصالحهم هناك، وما مساندته للحركة الوطنية إلا نكاية بالشيخ أحمد الجابر الصباح، نتيجة لتغيير سياسته تجاه بريطانيا، كما يمكن ان نعد تلك المساندة لكسب الحركة الوطنية حتى لا تطلب الاخيرة المساندة من العراق، الأمر الذي يشكل خطراً على مصالح بريطانيا هناك.

إنَّ تدخل الوكيل البريطاني الصريح في شؤون الكويت الداخلية، لم يقتصر على تقديم الدعم للحركة الوطنية في الكويت، بل تعداه أيضاً في مرحلة تشكيل الكتلة الوطنية[7] والدعوة لتأسيسها، بغية تمرير المخططات الاستعمارية البريطانية ليحافظ على استمرار مصالح حكومته هناك.

DOI:10.18018/URUK/019-12/863-883

وفي عام 1937، أصبحت الحركة الوطنية في الكويت أكثر نضجاً بعد أن أصدرت الحكومة أمراً بملاحقة الوطنيين الكويتيين، فأمرت بإلقاء القبض على محمد البراك[8] بتهمة معارضة السلطة الحاكمة وبعد ضربه بإعقاب البنادق قيدت رجليه ويديه بالحديد وزج في السجن في غرفة مظلمة، ونتيجة للتعذيب المبرح اعترف محمد البراك في 29/ 3/ 1938، بأسماء رفاقه الذين كانوا من ابرز تجار الكويت وهم: محمد ثنيان الغانم وأخوه يوسف ثنيان الغانم وأحمد زيد السرحان[9]، ونتيجة للسياسة التعسفية التي قامت بها الحكومة الكويتية تجاه الوطنيين الكويتيين عزموا على مقابلة الوكيل البريطاني دي كوري للاستفسار عن كيفية الحصول على الجنسية البريطانية، ليتخذوا منها درعاً يقيهم سخط السلطة الحاكمة، في حين طلب البعض الآخر من السلطات البريطانية، زيادة الاشراف البريطاني في الكويت[10].

وهذا التوجه يعطي انطباعاً، بأن الشعب الكويتي لاسيما أعضاء الحركة الوطنية، كانوا قد وصل بهم التذمر إلى ترك بلدهم وطلب التجنس بجنسيات أجنبية، وهذا بلا شك يكشف لنا مدى الخوف والقلق على حياتهم، نتيجة القرارات التعسفية التي كانت دون شك بتوجيه من الحاشية والمتنفذين لاسيما مستشاري الحاكم المسيطرين على مقاليد السلطة في البلاد، أما الشيخ أحمد الجابر، فأنه يتحمل جزءاً كبيراً من تلك المسؤولية لكونه رأس هرم الإمارة.

ونتيجة للإجراءات التي أمرت بها الحكومة ضد الشعب الكويتي، فضلاً عن الاهمال وتدهور النظام التعليمي وعدم كفاءته وسوء الجوانب الصحية وعدم جدية الحكومة في إيجاد حل لقضية مياه الشرب، انتشر الهيجان الشعبي في الكويت وطالب الأهالي بجلب مستشار بريطاني إلى جانب حاكم الكويت، كما طالب البعض منهم بالحكم البريطاني المباشر بهدف التخلص من بطش الحكومة وضغوطها، وظهر طرف ثالث نادى بالانضمام إلى العراق[11]، وقد وصف دي كوري الهيجان الذي حدثت في الكويت، بأنه كان نتيجة للسياسة المتبعة من الحكومة والتي كانت غير مبالية بشؤون البلاد، بل كان جل همها شراء الاراضي ووضع الأموال في المصارف لاسيما في مصارف مصر فقد كانت هنالك أراضٍ وأموال تابعة للشيخ أحمد الجابر الصباح دون أية معارضة من أفراد العائلة الحاكمة ورفع فيه تقريراً مفصلاً لحكومته[12]، الأمر الذي سجل سابقة خطيرة في تاريخ الكويت السياسي، وبهذا يمكن أن نعد بأن تلك المظاهر كانت السبب الأساس الذي أدى إلى ولادة حركة شعبية اتسمت بالطابع الوطني والقومي في الكويت، إذ تفاعلت مع تلك العوامل وما ترتب عليها من مظالم كان من نتائجها ازدياد الوعي السياسي بين صفوف الشعب الكويتي فشكلت دافعاً للحركة الوطنية وزادها رغبة في تغيير ما هو كائن إلى ما يجب أن يكون وهذا ما سنجده من خلال ولادة المجلس التشريعي.

وقد أشارت الوثائق البريطانية، إلى موجة من الغضب الجماهيري الذي شهدته الكويت، وقد أرجعته إلى اقدام الشيخ أحمد الجابر الصباح على تعيين الموظف الماسوني عزت جعفر[13] في مكتبة المعارف، والذي عمل على تحرير جريدة مصرية ماسونية وأخذ بأساليبه الناعمة، استقطاب الكثير من الكويتيين للكتابة في تلك الجريدة، وفي المقابل عملت الحكومة الكويتية على حضر الصحف القومية والاسلامية، لاسيما صحيفة السجل البصرية[14] من الدخول إلى الكويت، نتيجة لقيامها بنشر ما كانت تكتبه الحركة الوطنية من مطالب وإصلاحات[15].

DOI:10.18018/URUK/019-12/863-883

وعلى الرغم من أن دي كوري ساند الحركة الوطنية إلا أنه من جهة ثانية بدأ يوجه النصح للشيخ أحمد الجابر بغية امتصاص الغضب الجماهيري، ففي الثامن عشر من حزيران يونيو عام 1938، حمل دي كوري رسالة من حكومته إلى الشيخ أحمد الجابر تنصحه فيها باستيعاب الحركة الوطنية وادخال الاصلاحات على الشؤون الإدارية في البلاد وشؤون الحكم وتأسيس مجلس يشارك فيه بعض أفراد الاسرة الحاكمة وبعض زعماء العوائل المعروفة في الكويت[16]، إلا أن الشيخ أحمد الجابر الصباح لم يعطِ أي اهتمام للنصائح البريطانية بشأن مشاركة الشعب في الحكم، الأمر الذي دفع دي كوري لان يوجه له تحذيراً مفاده بأن اصراره على عدم تنفيذ مطالب الشعب، قد يجبر بريطانيا على أن تضعه في قائمة الحكام المستبدين، وفي الوقت نفسه حذرَّ دي كوري من أن بريطانيا، مهتمة بإدخال الاصلاحات وتوسيع المشاركة الشعبية في الحكم لكون أن عائدات النفط المتوقعة، لابُدَّ وان يرافقها إصلاحات إدارية في البلاد، وأضاف دي كوري للشيخ بأنه إذا وافق على الإصلاحات فلابدَّ من عرضها على الحكومة البريطانية للإطلاع عليها[17]، كما نقل دي كوري رسالة شفوية من المقيم البريطاني في الخليج العربي إلى الشيخ أحمد تنصحه فيها بإشراك الشعب في الحكم، وقد ذكر دي كوري بأن الرسالة كانت مجرد اقتراح وإنها موجهة من المقيم البريطاني وليس من الحكومة البريطانية حتى لا تأخذ إطار أو صيغة الأمر وأنها مجرد نصيحة[18].

ولعل أن هذه الرسالة قد جاءت بناءً على التقرير الذي رفعه للحكومة البريطانية، حول الاضطرابات الداخلية التي شهدتها الكويت ومنها الضرب الوحشي الذي تعرض له محمد البراك ورفاقه من قبل الحكومة ولهذا فإنَّ الحكومة البريطانية، طلبت من الشيخ أحمد بعدم تكرار مثل هذه الأعمال تجاه شعبه، كما بينت له بانها مقتنعة من تذمر الشعب وسخطه على الحكومة الكويتية، وبينت له خشيتها من تسرب الأفكار الثورية والديمقراطية إلى اذهان الكويتيين[19] ويبدو أن اهتمام بريطانيا كان نابعاً من حرصها، على إبعاد الحركة الوطنية عن التأثيرات الخارجية والأفكار الراديكالية التي قد تنعكس سلباً، على مصالحها هناك وبهذا الخصوص زار سكرتير السفير البريطاني في بغداد دار الوكيل السياسي البريطاني في الكويت دي كوري ليضمن سلامة الحركة الوطنية الكويتية[20].

وعلى هذا الأساس يبدو ان ما تقدمت به بريطانيا من مشورة ونصيحة للشيخ أحمد الجابر عن طريق وكيلها دي كوري، لم تكن الغاية منه تحقيق المطالب الشعبية في المشاركة في الحكم، وانما شكلت تلك النصيحة ورقة ضغط اتخذتها الحكومة البريطانية لإجبار الشيخ أحمد على النظر في مطالب الوطنيين، لاسيما أن هنالك بعض الأفراد من الأسرة الحاكمة كانوا يؤيدون تلك المطالب الإصلاحية ولعل من أبرزهم الشيخ عبد الله السالم الصباح ولي العهد الذي أصبح رئيساً للمجلس التشريعي الاول في عام 1938 فيما.

ومن خلال تلك المعطيات يتضح أن دوافع دي كوري وراء تلك المساندة، كانت تتلخص في بعض النقاط التي يأتي في مقدمتها الحفاظ على مصالح بريطانيا في منطقة الخليج العربي، وخشيته من تطور الحركة الوطنية الكويتية واتساع نطاقها، الأمر الذي لم يجد فيه الوطنيون من بد إلى أن يتجهوا لطلب مساندة العراق وهذا ما كانت تخشاه بريطانيا من أن يستغل الحماس الثوري في الكويت، من قبل اذاعات الدول المعادية لها وتسوغ منها مادة دعائية تستخدم ضدها لاسيما اذاعة باري Barry Radio الايطالية[21] ويمكن أن نظيف عامل

DOI:10.18018/URUK/019-12/863-883

آخر هو اتساع نطاق المعارضة في بقية إمارات الخليج العربي وبالتالي ستواجه بريطانيا مشاكل كبيرة في مستعمراتها هناك، ومن هنا نجد أن دي كوري صبَّ جل اهتمامه بتوجيه الشيخ أحمد الجابر وتقديم المشورة له بتأسيس مجلس استشاري، مشترطاً عليه رئاسة المجلس، كي يتسنى له الاعتراض ونقض القرارات التي ربما تصدر عن نواب المجلس، ولعل الشرط الأخير كان يصب في مصلحة بريطانيا خشية من ان يسيطر المجلس على القرارات والاتفاقيات التي تعقد بين الشيخ أحمد والحكومة البريطانية[22]، أو لربما أن دي كوري أراد أن يخلق نوعاً من الاستقرار الداخلي لاسيما وأن الكويت أصبحت على أبواب انتاج النفط الذي يشكل أهمية كبرى لعجلة الصناعة البريطانية، لذلك فإن الاستقرار الداخلي يمنح بريطانيا فرصة استغلال هذه الثروة ومصالحها تسير اذا ماحل الاتفاق بين الحركة الوطنية والحكومة.

لذلك لا تأخذنا الدهشة لمواصلة دي كوري في الضغط على الشيخ أحمد الجابر الصباح لإقامة المجلس التشريعي، وتقديم النصائح المتكررة عن طريق الرسائل واللقاءات، وعلى سبيل المثال، الرسالة الشفوية التي نقلها دي كوري إلى الشيخ أحمد الجابر في 18/ 6/ 1938 والتي تؤكد على احتواء الحركة الوطنية وعد استخدام العنف معها ومنح الكويتيين مجلس تشريعي يكون لهم حق المشاركة فيه[23] ولم يكتفِ دي كوري بذلك بل أخذ يلتقي بولي العهد الشيخ عبدالله السالم للتحدث معه عن امكانية تأسيس مجلس استشاري يأتي أعضاؤه عن طريق الانتخاب الحر ومن دون تدخل من الاسرة الحاكمة أو حاشية الحاكم، كما ابدى رأيه بالوقوف إلى جانب الحركة الوطنية في تحقيق مطالبها، بدلاً من عملها السري الذي ربما يولد الأذى للحاكم ويشكل خطراً على السلطة وعلاقاتها التعاهدية مع بريطانيا لا سيما إذا اتصل أعضاء الحركة الوطنية بعناصر أخرى[24]، ولم يغفل دي كوري قضية الاتصال مع بعض الوطنيين، فقد ذهب إلى مقابلة بعض أنصار الحركة الوطنية، ففي محاولة منه لإقناع الوطنيين زار سلطان الكليب وراشد عبد الغفور وهما من أنصار الحركة الوطنية وطلب منهما أن يقدما مطالبهم للشيخ أحمد الجابر بشأن تأسيس مجلس تشريعي، وقد أكد لهم بأن الشيخ أحمد لن يرفض مطالبهم، لأن الحكومة البريطانية تعتقد بشرعية تلك المطالب وتؤيدها، وفي ذات الوقت أبلغا مشاري الخضير أحد أعضاء الكتلة الوطنية البارزين بما دار بينهم وبين دي كوري، فكان ما سعى به الأخير دافعاً للحركة الوطنية في ان تعلن عن تجمعها الذي بات يعرف بـ "الكتلة الوطنية"[25]، ويبدو أن مساندة دي كوري للحركة الوطنية، كانت بدافع احتوائها وليس دعمها كي لا تتوجه إلى طلب المساندة من طرف آخر كالعراق مما يهدد مصالح بريطانيا هناك.

وبعد أن تيقن دي كوري من موافقة الشيخ أحمد أرسل رسالة إلى المقيم البريطاني في الخليج العربي فاول في 24/ 6 / 1938، أخبره فيها بأن الشيخ أحمد الجابر الصباح كان جاداً في تشكيل المجلس، إلا أنه تأخر في إعطاء موافقته لبضعة أيام بهدف حفظ ماء وجهه أمام رعيته، حتى لا يقال أنه أقدم على ذلك بأمر من بريطانيا أو مقابل أجر منها[26] وقد عزز دي كوري ذلك برسالة أخرى في اليوم ذاته، إلى فاول يطلعه فيها على شؤون الكويت الداخلية مشيراً إلى أن الشيخ عبدالله السالم قد زاره في اليوم نفسه وأحضر له المذكرة التي تهم الاتفاق الأساس[27] بين الشيخ أحمد الجابر وبعض وجهاء الكويت كشرط لانتخابه حاكماً للبلاد، وعلى وفق ذلك الشرط سيضطر الشيخ أحمد للموافقة على تشكيل المجلس،

DOI:10.18018/URUK/019-12/863-883

كما عبر الشيخ عبدالله الجابر الصباح عن رغبته بضرورة وجود مستشار بريطاني في الكويت، وأوضح أن الكويتيين يرحبون بتلك الفكرة بسبب اعجابهم بالوضع السياسي في البحرين وارتباطهم بمصالح تجارية مع الهند البريطانية[28] .

وعلى صعيد آخر أشار الوكيل دي كوري، إلى السياسة المتبعة من قبل السلطات الكويتية إزاء الشعب الكويتي محذراً بأنها إذا لم تتغير، فإنَّ الحركة الوطنية لن يهدأ لها بال وستزداد الاضطرابات في البلاد، والتي ربما ستؤثر على مكانة الشيخ أحمد وعلى الأسرة الحاكمة بشكل واسع[29]، أما الشيخ أحمد الجابر فانه في مقابل ذلك بعث برسالة إلى المقيم البريطاني في الخليج العربي فاول في 25/ 6/ 1938 عبَّر فيها عن استعداده للقيام بإجراء الإصلاحات خدمة لبلاده وشعبه مؤكداً على استمرار العلاقة مع الحكومة البريطانية واتباع سياسة جده الشيخ مبارك[30].

وعلى أية حال فأن أعضاء الكتلة الوطنية، كانوا قد ركزوا في مطالبهم على إصلاح نظام الحكم والقوانين ومؤسسات الدولة، ولم يذكروا في مطالبهم العلاقات القائمة بين الكويت وبريطانيا[31] ولعل الأعضاء، ابتعدوا عن التطرق للعلاقات البريطانية الكويتية بغية المحافظة على قضيتهم الوطنية لحين تحقيق أهدافها .

وفي 4/ 7/ 1938، اجتمع الوجهاء والأسرة الحاكمة والمعارضون لقرار الحاكم بما فيهم خالد الزيد في ديوان الشيخ أحمد الجابر الصباح، والكل كان ينتظر قرار الشيخ النهائي[32] ، فالوطنيون هددوا الشيخ بأن رفض مطلبهم سيؤدي إلى استقالته بناءً على العقد الذي كان بينهم منذ عام 1921 وانهم - أي الوطنيين - سيقدمون التماس للحكومة البريطانية، لطلب الحكم المباشر على الكويت، في حين كان المعارضون للإصلاح يحرضون الشيخ، على عدم قبول مطالب الوطنيين، وإزاء هذه الصرامة التي ابداها الوفد وبعد أن ادرك الشيخ عواقب ذلك اعطى موافقته المبدئية على تشكيل المجلس التشريعي[33]، ليسجل بذلك انعطافه مهمة في تاريخ الحركة الوطنية الكويتية.

وبهذا الصدد يعطي الوكيل البريطاني دي كوري صورة واضحة عن ذلك اللقاء الذي جمع الشيخ أحمد الجابر مع أعضاء الحركة الوطنية، فقد كتب بهذا الشأن أنه في صباح يوم 5/ 7/ 1938، زار الشيخ احمد الجابر في قصره وكان قد قضى وقتاً طويلاً في غرفته الخاصة بحجة انه مريض وعندما قابله، شكى له بأنه يعاني من دوار في رأسه من شدة التفكير بشأن مطالب الحركة الوطنية، ومن خلال ما دار بينهم من حديث اتضح لدي كوري أن الشيخ رغم موافقته على تشكيل المجلس، كان ينوي تغيير رأيه في ذلك[34]، كما ذكر دي كوري بأنه عندما تحدث مع الشيخ بقضية البراك واوضح له أن الطريقة التي استخدمت ضده لانتزاع المعلومات، كانت قاسية وتوحي بأن غرضها كان لمعاقبة البراك وليس كما تدعي، أما الشيخ أحمد فانه لم يذكر شيئاً عن ذلك سوى تغيير ملامح وجهه "كالطفل الذي يريد أن يجهش بالبكاء" بحسب تعبير دي كوري[35].

وعند تحليل ما ذكره دي كوري، يتضح أن الاعمال التعسفية وما يجري من عقوبات واستبداد في الكويت كان خارج سيطرة الحاكم ولعله كان بتدبير الحاشية والمتنفذين من الذين تعرضت مصالحهم للضرر فضلاً عن صلاحيات مستشاري الحاكم في إدارة البلاد.

وفي 6/ 7 / 1938 وافق الشيخ أحمد الجابر الصباح رسمياً على تشكيل المجلس التشريعي وانتخاب أعضائه[36] وفي 7/ 7/ 1938 حدد الأعضاء أسماء الناخبين واتفقوا على أن تجري الانتخابات في ديوانية آل

DOI:10.18018/URUK/019-12/863-883

الصقر[37] وفي اليوم نفسه حضر رؤساء مائة وخمسين عائلة من العوائل المعروفة في وجاهتها في الكويت للإدلاء بأصواتهم واختاروا اربعة عشر شخصاً لشغل عضوية المجلس التشريعي[38].

وفي صباح يوم 8/ 7/ 1938، أُعلن عن أسماء النواب[39] وبهذا أرسل دي كوري إلى المقيم البريطاني في الخليج العربي رسالة أطلعه فيها على أن المجلس تم بدون إراقة أي دماء، وانه تكون من نواب اكفاء لديهم خبرة في التفكير وإدارة أمور البلاد لكونهم زعماء عائلات كبيرة يتمكنون من خلال اتباعهم من إدارة البلاد بكفاءة بحسب ما ذكره دي كوري[40].

وبعد تشكيل المجلس التشريعي أسست الحركة الوطنية نادياً في الكويت سمي بـ "نادي كتلة الشباب الوطني" وقد جرى انتخاب أعضاء مجلس إدارته في ديوانية الشيخ يوسف بن عيسى القناعي وتم انتخاب اثني عشر عضواً كان أبرزهم أحمد زيد السرحان ومحمد البراك وجاسم الصقر ومشاري بن هلال المطيري وأحمد البشر الرومي وعبد اللطيف صالح العثمان وصوت الاعضاء لأحمد زيد السرحان سكرتيراً لهذا النادي واختاروا عبد اللطيف محمد ثنيان الغانم رئيساً بمرتبة الشرف له[41].

كانت أهداف النادي تؤكد على تقديم الدعم لقرارات المجلس التشريعي ونشر الوعي الثقافي في البلاد وعلى الأيمان بالقومية العربية ووحدة الوطن العربي وعد الكويت جزء من الأمة العربية في المجتمع الكويتي، وللدور الفعال الذي أداه النادي في الجانب السياسي، اتسعت قاعدته الجماهيرية حتى بلغ أعضاؤه ما يقارب الثلاثمائة عضو وكان لأولئك دور في تعميق فكرة القومية والوحدة العربية[42].

دي كوري وموقفه من التطورات الداخلية الكويتية

بعد أن حققت الحركة الوطنية هدفها بالمشاركة في الحكم عن طريق المجلس التشريعي الذي أصبح يمتلك صلاحيات واسعة منذ 9/ 7/ 1938 عندما خول النواب الشيخ عبد الله السالم الصباح رئاسة المجلس والتوقيع على كافة القرارات التي تصدر عن المجلس[43]، فضلاً عن موافقة الحاكم على الدستور الذي جعل في مادته الأولى "الأمة مصدر السلطات"[44] شرع نواب المجلس بالإصلاحات التي شملت الجوانب الأمنية والمحاكم وتغيير أعضاء المجلس البلدي، فضلا عن تشريع القوانين التي تزيد من موارد الدخل وتحديد رواتب الحاكم وأفراد الأسرة الحاكمة والحد من استحصال الضرائب من التجار لصالح الحاكم وغيرها من الإصلاحات[45].

وفي ظل تلك التطورات الإصلاحية، تفاقمت المشاكل بين حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح وبين نواب المجلس في آب عام 1938، عندما طلب النواب إقالة سكرتير الشيخ عزت جعفر؛ بسبب اتهامه بالتآمر على الحركة الوطنية، وبغية عدم تطور الخلاف تدخل الوكيل البريطاني دي كوري وتمكن من إقناع الشيخ أحمد الجابر بعد أن قدَّم إليه النصيحة حول عزل عزت جعفر[46].

ولم يقف الخلاف بعزل سكرتير الشيخ أحمد الجابر، بل أزداد حدة بين الطرفين ؛ بسبب سيطرة الشيخ أحمد الجابر على مخازن الأسلحة والتي كانت قد أوكلت مسؤوليتها إلى سكرتيره الملا صالح الملا، وقد كانت تلك الأسلحة عادة ما تتعرض للسرقة أو التلف[47] ولما وجد نواب المجلس أنهم بحاجة إلى تلك الأسلحة، لاسيما بعد أن أسسوا قوات للأمن والشرطة فاتحوا الشيخ أحمد الجابر، بحاجة تلك القوات إلى الأسلحة بهدف حفظ النظام في البلاد لم يعترض الشيخ على ذلك[48].

DOI:10.18018/URUK/019-12/863-883

وبعد أن أدرك نواب المجلس، قوة موقفهم قرروا جعل مخازن الأسلحة تحت تصرفهم فأوكلوا مهمة الإشراف عليها إلى النائب صالح العثمان[49]، ولم يغفل الملا صالح الملا عواقب هذا الأمر، لذا اتخذ من ذلك ذريعة لتشويه نوايا الوطنيين وأهدافهم، لكن الشيخ فاجئه، بإعلان موافقته على منح المجلس صلاحيات الاشراف على المخازن، وبهذا فوض الشيخ أحمد الجابر المجلس التشريعي مهمة الدفاع عن الكويت[50]، ولعل هذا ما زاد من قوة المجلس وفي المقابل ضعف سيطرة الحاكم، الأمر الذي جعل الأخير يعدل عن موافقته على تسليم السلاح وطالب بإرجاعه إلى المخازن العائدة لحوزته، الأمر الذي زاد من تأزم الموقف بين الطرفين ولم تحل القضية، إلا بتدخل الوكيل البريطاني دي كوري واقناعه للنواب للتخلي عن هذه الفكرة[51]، وبغية انهاء الأزمة بين الطرفين طلب الشيخ أحمد الجابر دي كوري التدخل لحل الأزمة[52]، وبذلك قابل دي كوري الشيخ عبد الله السالم وأبلغه، بأن تلك الأسلحة تعود إلى الحكومة البريطانية وأن الأخيرة لا تؤمن عليها، إلا اذا كانت تحت سيطرة حاكم البلاد الفعلي، وأن قضية تسليمها إلى المجلس هي من صلاحيات المقيم البريطاني العام في الخليج العربي وحده، وفق ذلك طلب دي كوري من رئيس المجلس إعادة السلاح[53].

ومن جانبه عقد الشيخ عبد الله السالم الصباح جلسة طارئة بشأن قضية السلاح بغية إنهاء الخلافات وقطع الطريق على معارضي المجلس استغلالها، فضلاً عن المحافظة على سير الحركة الوطنية، الأمر الذي أثار امتعاض نواب المجلس واختلفت وجهات النظر في ذلك فبعض النواب أيدوا رأي الوكيل البريطاني دي كوري بإعادة السلاح بناءً على اقتراح الشيخ يوسف بن عيسى القناعي[54]، في حين طالب البعض الآخر من النواب إبعاد مستشار الحاكم الملا صالح الملا مقابل إعادة السلاح، وقد عللوا ذلك بأنه المحرض على معارضة المجلس التشريعي والحياة النيابية[55]، لأنها سلبته الكثير من امتيازاته التي كان يتمتع بها في ظل حكومة الشيخ أحمد الجابر الصباح مستغلاً منصبه الذي استمر فيه لما يقارب الأربعين عاماً[56]، الأمر الذي أثار امتعاض الشيخ أحمد الجابر وهدد بأنه سيتخلى عن الحكم إذا أصر نواب المجلس على ذلك[57] وفي تلك الاثناء سعى دي كوري إلى التوفيق بين الطرفين فأقترح، تأجيل طلب المجلس إلى حين آخر، تجنباً لتصعيد الأزمة بين الطرفين وخشيته من عواقبها[58].

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها دي كوري، إلا أن النواب أصروا على إقالة الملا صالح الملا، الأمر الذي دفع بالأخير إلى نشر مضمون الرسالة السرية التي ارسلت إلى الشيخ أحمد الجابر من الوكيل دي كوري، والتي أشار فيها الأخير بأن السلاح الكويتي يجب أن يكون تحت تصرف الحاكم ولا يحق لأي طرف استخدامه بدون موافقة الحاكم نفسه[59]، فراح الملا صالح الملا، يعرض مضمون تلك الرسالة على الشعب الكويتي مشيراً فيها إلى فشل المجلس، الأمر الذي ولد التذمر لدى مناصري الحركة الوطنية وقادوا مظاهرة أمام المجلس التشريعي، هتفوا فيها بحياة الشيخ أحمد الجابر وطالبوا بطرد الخونة ومعاقبة الفاسدين[60].

وبدلاً من أن يستجيب الشيخ أحمد الجابر، لمطالب نواب المجلس تمسك بقراره القاضي، ببقاء الملا صالح الملا في منصبه وعدم الاكتراث بمطالب المجلس التي عدها بعيدة عن الصواب، الأمر الذي أدى إلى حالة من الهياج داخل المجلس وخارجه، ويمكن تلمس خطورة ذلك الموقف من خلال، ما قام به دي كوري، إذ طلب الأخير من حكومته بأن ترسل إلى الكويت سفينة حربية

DOI:10.18018/URUK/019-12/863-883

صغيرة وسيارة مصفحة[61]، تجنباً لحدوث أي تصادم بين الشيخ والمجلس، مما قد يؤثر على الرعايا البريطانيين واملاكهم داخل الكويت مع التأكيد على أن هذا الطلب لم يكن دعماً للشيخ، بقدر ما هو احتراز لأية خطورة قد تبدر من رجال المجلس[62].

ولاعتبارات سياسية أخرى رفضت بريطانيا الطلب المقدم من الوكيل دي كوري عن طريق مقيمها السياسي في الخليج العربي، وقد برر المقيم ذلك الرفض، بأن بريطانيا لا ترغب في أن تفقد مركزها في الكويت إذا هي ساندت الشيخ أحمد الجابر، لاسيما وأنه بريطانيا قد أدركت أن الرأي العام الكويتي كان يرفض وجود الملا صالح سكرتيراً للحاكم[63]، ويبدو أن دي كوري قد تدارك الموقف لبعض الوقت بهدف حفظ ماء وجه الشيخ أحمد الجابر وبعدها أقنعه على انهاء خدمات سكرتيره الملا صالح الملا بسبب حقد الرأي العام الكويتي عليه كما أخبره بأن رأي حكومته أن يعطي سكرتيره اجازة طويلة[64]، ومن خلال هذا الموقف يتضح مدى تلاعب بريطانيا وتدخلها في الشأن الكويتي، فقد كانت ترسم مخططاتها هناك وتتلاعب بالأحداث فضلاً عن مسايرتها لبعض التوجهات الداخلية حفاظاً على مصالحها الحيوية في منطقة الخليج العربي.

لم يقتصر موقف الوكيل البريطاني دي كوري على ذلك فحسب، بل كان له موقف من المعارضة التي قادها الشيعة ضد المجلس التشريعي[65]، بسبب استبعادهم من الترشيح لانتخابات المجلس التشريعي واقتصرت مشاركتهم على التصويت فقط الأمر الذي شعروا معه بالغبن وانهم قد فقدوا امتيازاتهم وعدم مساواتهم مع بقية الكويتيين الآخرين[66]، وإزاء ذلك عبّر الشيعة المقيمون داخل الكويت، عن تذمرهم من قرار المجلس وطالبوا أن تكون لهم مشاركة فيه أسوة بغيرهم من الكويتيين لاسيما وأن عددهم كان ما يقارب عشرين ألفاً[67] قياساً بالكويتيين البالغ عددهم ستون ألفاً آنذاك[68]، ورفعوا مذكرة احتجاجية في تشرين الأول 1938 إلى المجلس التشريعي باسم السيد مهدي القزويني[69] وقد حملت تلك المذكرة عدة مطالب أهمها: أن يكون للشيعة من يمثلهم في عضوية المجلس التشريعي ورفض استبعادهم من المشاركة فيه، وأن يكون لهم أعضاء يمثلونهم في المجلس البلدي، وفتح بعض المدارس على حساب معارف الكويت على أن تكون مناهجها إيرانية خاصة لأبناء الشيعة مع إضافة اللغة العربية إليها [70] وإلى جانب ذلك، طالبوا بإنشاء محكمة خاصة لهم وأن يكون لهم نصيب من التعيين في وظائف الدولة لاسيما الاجهزة الحكومية، وبعد أن اطلع نواب المجلس على تلك المطالب، رفضت بمجملها[71]، الأمر الذي دفع مجموعة من الشيعة قدروا ما يقارب أربعة آلاف وخمسمئة شخص الذهاب إلى دار الوكالة البريطانية لمقابلة دي كوري بغية طلب حمايته، كما طلبوا منه منحهم الجنسية[72] البريطانية فضلاً عن مطالب أخرى تمثلت بفتح المدارس للإيرانيين وتمثيلهم في المجالس الكويتية [73].

وبعد أن علم نواب المجلس، بنوايا هذه الفئة من الشيعة لاسيما عندما طلبوا الجنسية البريطانية امتعضوا وعدوه انتقاصاً لهيبة المجلس، فما كان من النواب إلا أن أصدروا قراراً بإبعاد كل كويتي يروم التجنس بالجنسية البريطانية ويحرم من كافة الحقوق المدنية وان يترك الكويت خلال مدة أقصاها شهران وقد عمم هذا القرار في نواحي الكويت كافة[74].

أثارت تلك التطورات خشية بريطانيا من أن تستغل من الحكومة الإيرانية وتتخذ منها ذريعة لحماية رعاياها في الكويت[75]، لذلك دعا دي كوري إلى عقد اجتماع في 15/

DOI:10.18018/URUK/019-12/863-883

10/ 1938 بغية حل الأزمة[76] وقد حضره نائبان عن المجلس والشيخ أحمد الجابر فضلاً عن دي كوري، فكان رأي ممثلي المجلس "إن كل من كان يقطن الكويت قبل نهاية الحرب العالمية الأولى يعد وطنياً ولا يجوز التفريق بين سكان الكويت، لا من جهة المذهب ولا من ناحية العنصر" كما أشارت بذلك مسودة دستور عام 1938[77].

ومن أجل أن يبعد دي كوري الخطر الإيراني من التدخل في الكويت حفاظاً على مصالح حكومته، سعى لإقناع نواب المجلس بأن يعطوا مقعد واحد للشيعة في المجلس، إلا أن طلب دي كوري قوبل بالرفض، وفي مقابل ذلك صرح النواب بأن الكويت بلد عربي وتبقى الهوية الوطنية الكويتية عربية ولا يمكن للشيعة من الاصول الايرانية التدخل في شؤونها، وأنهم عازمون على الحفاظ على مقومات إمارتهم وهويتها العربية وهم مستعدون على التضحية والوقوف ضد النفوذ الإيراني في بلادهم[78]، الأمر الذي ولد الاستياء لدى الشيعة في الكويت وأخذوا ينظمون المظاهرات[79] التي طافت شوارع الكويت معلنة معارضتها للمجلس التشريعي، إذ هتفت بسقوط المجلس [80] وقد وصفت تلك المظاهرات في تاريخ الكويت: "بانها أول مظاهرة كبيرة طافت أحياء المدينة واسواقها هاتفة بسقوط المجلس التشريعي الذي كان منبثقاً من إرادة الشعب والذي كان يضم خيرة أبناء هذا البلد وأحراره" [81].

وأمام هذا الرفض لم يكن مستغرباً، أن ينضم الشيعة إلى المعارضين للمجلس التشريعي من الاسرة الحاكمة والحاشية، والمحافظين من كبار العائلات التجارية السنية، فضلاً عن البريطانيين، فقد شكل هذا المثلث معارضة صلبة أدت في النهاية إلى سقوط أول تجربة للحياة النيابية في الكويت[82].

موقف دي كوري من تطورات الحركة الوطنية.

على أثر نشاطات الحركة الوطنية الأخيرة أخذ دي كوري ينظر إلى المجلس التشريعي بحذر تام، وبهذا الشأن بعث برسالة إلى وزارة الهند عن طريق المقيم البريطاني في الخليج العربي، أشار فيها أن اختصاصات المجلس أصبحت واسعة وأن مواده تشبه ما جاء في الدستور الفرنسي لعام 1791 ، وعلى الرغم من أنه لم يتعارض مع السياسة البريطانية في الوقت الحاضر، إلا أنه من الممكن أن يتحول إلى مجلس وطني يشكل أحراجاً لمركز بريطانيا، ليس في الكويت فحسب، بل في إمارات الخليج العربي الأخرى، لاسيما أن الحركة الوطنية جعلت القضية القومية من أولويات توجهاتها، إذ كان أغلب الوطنيين من نواب المجلس التشريعي دائماً ما يطرحون مسألة التعاون والتنسيق مع القوى الوطنية الرافضة للاستعمار في الدول العربية لاسيما، أن هنالك تعاطفاً وطنياً كويتياً مع ما كان يجري من أحداث دامية في فلسطين[83]، وقد كان دي كوري يعتقد، بأن النواب من أعضاء الكتلة الوطنية داخل المجلس التشريعي، لم يمتلكوا الخبرة في إدارة شؤون البلاد وانهم لا بدَّ، أن يحتاجوا إلى المشورة البريطانية في ذلك، إلا أنه وبعد أن أدرك الصلاحيات التي أخذ المجلس يتمتع بها والروح الوطنية التي يمتلكها النواب ورغبتهم في اصلاح بلادهم بشكل مستقل بدون تدخل من طرف آخر أمتعض دي كوري واخذ يتحفظ تجاه المجلس وبناءً على ذلك جعل المصالح البريطانية من أولويات مهامه في الكويت[84].

إن هذا القلق الذي راود دي كوري إزاء المجلس، جعله بلا شك يعيد حساباته في تأييد الحركة الوطنية بما يخدم مصالح بريطانيا في الكويت، وبدأ يعمل على الحد من القرارات التي يصدرها المجلس والتي لا تتلاءم مع سياسة حكومته في المنطقة[85]، لا سيما بعد أن أدرك النفوذ الذي وصل اليه المجلس وتركيز السلطة في يده

DOI:10.18018/URUK/019-12/863-883

بموجب الدستور الذي خوله، بأن يكون مرجعاً لجميع المعاهدات والاتفاقيات الداخلية والخارجية ولا تكون أي قرارات نافذة بشأن ذلك، إلا بموافقة المجلس والاشراف عليها[86]، وبهذا أخذ دي كوري ينظر إلى المجلس بعدم الارتياح بعد أن أصبح التصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية من صلاحياته، الأمر الذي اعترض معه دي كوري وقدم في 15/ 8/ 1938، مذكرة احتجاجية بهذا الشأن إلى حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح أوضح فيها على أن التغيرات التي حدثت في أوضاع الكويت الداخلية، يجب أن لا تؤثر على حقوق بريطانيا في إدارة الشؤون الخارجية للكويت مع الدول الأخرى[87].

ويبدو أن دي كوري، كان قد أدرك أن السلطات الكبيرة التي أخذ المجلس التشريعي، يتمتع بها لاسيما في الشؤون الخارجية والتعامل مع الاجانب في الكويت قد يؤثر على مصالح بريطانيا في البلاد، لذلك رفض الاعتراف بشرعية المجلس في إدارة الشؤون الخارجية فأصر على أمرين، الأمر الأول أن الشيخ هو رأس السلطة ولا يجوز إقامة علاقات أو اتفاقيات إلا بموافقته، في حين ركز الأمر الثاني، على أن تتولى بريطانيا إدارة الشؤون الخارجية الكويتية نيابة عن حاكم الكويت بناءً على ما جاء في معاهدة الحماية لعام 1899[88]، ولعل ما جعل دي كوري أكثر امتعاضاً من المجلس ذلك التبليغ الذي ارسل اليه من رئيس المجلس الشيخ عبدالله السالم الصباح 10/ 9/ 1938 والذي يؤكد، بأن جميع المعاهدات التي تُبرم مع الشيخ أحمد الجابر الصباح لا تكون شرعية إلا أن تكتسب موافقة المجلس عليها[89]، ولم يكتفِ المجلس ورئيسه بذلك، بل أخذوا يتصلون مع شركة نفط الكويت بشكل مباشر منذ شهر أيلول 1938، الأمر الذي دفع دي كوري إلى مراسلة المجلس ليلفت نظره بأن شركة النفط تمثل هيئة اجنبية وأن الامتياز معها ممنوح من قبل الحاكم وعلى أساس ذلك يجب أن تكون الاتصالات مقتصرة بين الشركة والشيخ أحمد الجابر[90].

وجراء تلك التطورات لم يهدأ بال دي كوري تجاه الحركة الوطنية في الكويت، لكونها أخذت تشكل خطراً على مصالح بريطانيا، فأرسل يخبر حكومته بتطورات الحركة الوطنية الكويتية والصلاحيات التي وصلت اليها، وبهذا أدركت بريطانيا بأن مصالحها أصبحت مهددة بالخطر، لذلك أرسلت رسالة عن طريق مقيمها في الكويت العقيد فاول في 5/ 10/ 1938 إلى الشيخ أحمد الجابر الصباح بشأن المجلس التشريعي [91]، جاء فيها: "قد اوعزت ألَيَ حكومة صاحب الجلالة أن أخبر سموكم أنه قد بلغها بعين الرضا عن تأسيسكم المجلس، وقد علمت باتخاذكم هذه الخطوة التي نأمل أن تتقدم بها أهم مصالح الكويت ... ولاشك في عدم حدوث أي تغيير بالترتيبات الحالية التي بمقتضاها تدير حكومة صاحب الجلالة شؤون الكويت الخارجية"[92]، وفي الوقت نفسه أرسل المقيم كتاباً إلى المجلس التشريعي عن طريق الوكيل البريطاني دي كوري أشار فيه إلى انه "لا يستطيع المراسلة معهم بشكل مباشر في الشؤون الرسمية الكويتية – البريطانية"[93].

وإذا أمعنا النظر في كلمات الكتاب يتضح، بأن دي كوري على الرغم من مساندة الحركة الوطنية في إدخال الحياة النيابية على الحكم في الكويت والمشاركة الشعبية فيه من خلال المجلس التشريعي، إلا أنه بناءً على توجهات حكومته لم يوافق على أن يكون لذلك المجلس صلاحيات واسعة تؤثر بشكل أو بآخر على مصالح بريطانيا في الكويت، لذلك كان يحذر المجلس من التدخل في

DOI:10.18018/URUK/019-12/863-883

الشؤون الخارجية أو إدارتها لكون أن الحكومة البريطانية تعد هذا الشيء من اختصاصاتها وحدها في المنطقة.

وعلى أثر ذلك التقى المقيم البريطاني فاول والوكيل البريطاني دي كوري بالشيخ أحمد الجابر الصباح في دار المقيمية البريطانية في الكويت في 15/ 10/ 1938 كما حضر اللقاء رئيس المجلس التشريعي الشيخ عبد الله السالم وبعض نواب المجلس وكان الحديث مركزاً حول العلاقات الاتفاقيات البريطانية – الكويتية، إذ اتفق الحاضرون على أن يكون التعامل والمكاتبات مع الشركات البريطانية من قبل الشيخ أحمد الجابر الصباح[94].

أما بخصوص اتفاقية امتياز النفط، فقد رأى دي كوري أن يستشير الحاكم أفراد شعبه قبل اتخاذ أية خطوة بشأنها، وهكذا انتهى الاجتماع بترحيب كل الاطراف باستمرار العلاقات بين بريطانيا والكويت[95]، وبهذا ساد نوع من الهدوء والتفاهم بين المجلس وبريطانيا في البداية، إلا أن ذلك الهدوء لم يستمر فعندما طلب الشيخ أحمد من الوكيل دي كوري استخدام الضغط مع نواب المجلس، على أثر المشاكل الأخيرة بين الشيخ والمجلس، إلا أن دي كوري لم يعطِ اهمية لذلك الطلب لكونه، كان يحرص دائماً على أن لا يتدخل بمشاكل مع المجلس لاسيما إذا لم تكن قراراته تمس مصالح بريطانيا وأن تقتصر سياسته على التوفيق بين المجلس والشيخ أحمد[96].

ويبدو أن دي كوري بموقفه هذا تجاه المجلس، اراد أن يحتوي تأثير الحركة الوطنية داخل الكويت دون أن يكون لها صدى في الإمارات الاخرى من الخليج العربي، لاسيما أن في تلك المدة كانت البلدان العربية تشهد بعض حركات التحرر كالحركة الوطنية في الكويت وبالتالي تفتح بريطانيا عليها جهات متعددة رافضة لسياستها ولم يكن من السهل القضاء عليها.

وفي محاولة من نواب المجلس التشريعي، للحد من التدخل البريطاني عمدوا إلى التقرب من الشيخ أحمد الجابر بشأن القضايا الخارجية التي يشرعها المجلس وأهملوا بذلك عرضها على الوكيل البريطاني دي كوري، ففي هذا الصدد عرض النواب قضية إرسال البعثات الطلابية وعقد اتفاقية مع العراق ومشيخة الازهر، بغية قبول الطلاب الكويتيين واستدعاء مهندس معماري من العراق لاستشارته في بناء المستشفى الاميري، ووقف الهجرة الايرانية، ونتيجة لذلك تذمر دي كوري وأخذ يسعى لوضع حد لصلاحيات المجلس حفاظاً على مصالح بريطانيا في المنطقة[97].

وعلى أية حال فقد أتضحت نوايا دي كوري تجاه المجلس أكثر من السابق، ففي كانون الأول عام 1938، رفض نواب المجلس الموافقة على دفعات شركة النفط التي أرسلها الشيخ أحمد الجابر للمجلس بغية المصادقة عليها، الأمر الذي أثار حفيظته واخذ يهدد الشيخ أحمد بأن تلك الأمور من اختصاصاته، وقد أوضح له الشيخ أحمد الجابر، بأنها أصبحت من اختصاصات المجلس التشريعي بحسب الدستور[98]، وكنتيجة طبيعية لذلك لم يرق لدي كوري الموقف الذي اتخذه نواب المجلس لاسيما أن حكومته بريطانيا تمثل القوة المسيطرة على المنطقة آنذاك، لذلك امتعض من المعارضة التي ابداها النواب لاتفاقية النفط المعقودة مع بريطانيا، فقد وصفها نواب المجلس بأنها انتقاص لحقوق الشعب ونهب لثرواته، أما دي كوري فقد عدَّ رفض المجلس على الاتفاقية تهديداً لمصالح بريطانيا واستراتيجيتها في المنطقة[99].

ويبدو أن الشيخ أحمد الجابر، أراد أن يوضح من خطوته الأخيرة بإرسال العقود إلى المجلس للتصديق عليها، على أنه لا يستطيع مواجهة المجلس، لإدراكه التام

DOI:10.18018/URUK/019-12/863-883

أن نـواب المجلـس بـاتوا يحملـون عزيمـة قويـة، كـم أنـه أراد بـذلك ان يوصـل رسـالة للوكيـل البريطـاني دي كـوري بـأن المجلـس وصـل إلى مرحلـة مـن القـوة التي تمتعـه في فـرض سـلطته في الـبلاد، وبالتـالي تكون لـه ذريعـة ليقـف دي كـوري بجانبه ضد المجلس.

وبعـد أن حصـل المجلـس على صـلاحيات واسـعة، كـان الشـيخ أحمـد الجـابر يخشـى أن يسـحب البسـاط مـن تحـت قدميـه، الأمـر الـذي ولّـد التـذمر لديـه بشـكل ملحـوظ، وكـذلك الوكيـل البريطـاني الـذي بـدى هـو الآخـر يـدرك النفـوذ الـذي وصـلت اليـه الحركـة الوطنيـة في اتخـاذ القـرارات التي تتعـارض مـع مصـالح بريطانيـا ولاسـيما ابـرام الاتفاقيـات ومـنح الامتيـازات والتـدخل في اتفاقيـات الـنفط والنظـر في أحـوال العمـال الكـويتيين العـاملين في شـركة الـنفط [100]، ولا يخفـى أن يكـون الـنفط في مقدمـة تلـك المخاوف.

وإلى جانـب ذلـك ظهـر تيـار[101] داخـل المجلـس نفسـه يـؤمن بالوحـدة مـع العـراق، وخصوصـاً بعـد أن تشـكل نـادي كتلـة الشـباب الـوطني، الـذي عمـل على عقـد الاتفاقيـات معـه بشـأن إصـلاح الـبلاد وبخاصـة تأسـيس مشـروع مـد الكويـت بميـاه الشـرب عـن طريـق إيصـال انابيـب تصـل الكويـت بشـط العـرب[102]، وبغيـة المحافظـة على المصـالح البريطانيـة هنـاك عـارض دي كـوري فكـرة الوحـدة التي تقـدم بهـا أعضـاء الحركـة الوطنيـة متـذرعاً، بـأن مـن واجـب الحكومـة البريطانيـة حمايـة اسـتقلال الكويـت والحفـاظ على سـيادته ومواجهـة دواعي خطـر العـراق للمطالبـة بضـم الكويـت ، وقـد أرسـل دي كـوري بشـأن ذلـك إلى الشـيخ أحمد يحذره من الموافقة على هكذا خطوة [103].

ونتيجـة لـذلك تأزمـت العلاقـة بـين الشـيخ أحمـد الجـابر وأعضـاء الحركـة الوطنيـة أكثـر مـن السـابق، في كـانون الأول عـام 1938، عنـدما طالـب عشـرة أعضـاء مـن المجلـس التشـريعي المكـون مـن أربعـة عشـر عضـواً الانضـمام إلى العـراق، الأمـر الـذي أثـار امتعـاض دي كـوري ووجـد أن مصـالح بريطانيـا أصـبحت مهـددة بـالخطر وأخـذ يخشـى أن يسـتغل العـراق تلـك التطـورات ويتحـول الموقـف لغير صـالح بريطانيـا هنـاك[104] وبـدأ يفتعـل الأقاويـل التي تقلـل مـن شـأن الحركـة الوطنيـة الكويتيـة، حينمـا ذكـر بـأن أعضـاء الحركـة الوطنيـة الـذين يطـالبون بالانضـمام إلى العـراق كـان دافعهـم شخصـي وليـس وطني معلـلاً ذلـك بـأن لهـم املاك وبسـاتين في العـراق يرومـون الحفـاظ عليهـا، وأضـاف دي كـوري، بـأن الكـويتيين الـذين يرغبـون بالانضـمام إلى العـراق لا يتجـاوز عـددهم الثمـانين شخصـاً وأنـه لا وجـود لتلـك الاقاويـل في الكويـت بـل كانـت مجـرد دعايـة عراقيـة ضـد الشـيخ أحمـد الجـابر[105] ولـم يكتـف بـذلك الأمـر فقـد لخـص دي كـوري هـذا الأمـر، بمـذكرة رفعهـا إلى حكومتـه زاعمـاً، بـأن زعمـاء الحركـة الوطنيـة كانـت بـذمتهم ديـون للشـيخ أحمـد الجـابر وأنهـم بحركتهم الوطنيـة، كـانوا يـأملون بـأن يتخلصـوا مـن تلـك الـديون، مـن خـلال التهديـد بالإطاحـة بالشـيخ أحمـد، فمحمـد ثنيـان الغـانم كانـت بذمتـه 4000 روبيـة وصـالح العثمـان الراشـد 5000 روبيـة ويوسـف المـرزوق 14000 روبيـة وعبـد الله الصـقر كانـت بذمتـه 93000 روبيـة ويوسـف الغـانم 150000 روبيـة[106] ويبـدو بـأن تلـك الأسـباب غير مقنعـة وأنهـا مفتعلـة مـن قبـل الوكيـل البريطـاني لتسـييس القضـية الوطنيـة وتصـويرها للشـعب الكـويتي بصـورة مشـوهة للتقليـل مـن شـأنها والإيهام بأنها تعبر عن مصالح شخصية وليست وطنية.

وهنـا التقـت رغبـة الحـاكم الشـيخ أحمـد الجـابر الـذي سـلبت صـلاحياته مـع مصـالح الوكيـل البريطـاني الـذي اتخـذ مـن تـدخل المجلـس في امتيـازات الـنفط، الذريعـة للإطاحـة بـالمجلس التشـريعي وإفشـال الحركـة الوطنيـة الكويتيـة، وبغيـة تقويـة موقـف الشـيخ أحمـد إزاء الحركـة الوطنيـة

DOI:10.18018/URUK/019-12/863-883

سارع الوكيل البريطاني دي كوري بطلب الدعم من حكومته وإرسال سفينة حربية بغية إعادة سلطة الشيخ المسلوبة - بحسب اعتقاده - والقضاء على الحركة الوطنية بحل المجلس التشريعي، وإنهاء التيار المطالب بالوحدة مع العراق [107].

وقد جاءت الفرصة المناسبة لتحجيم الحركة الوطنية وحل المجلس التشريعي، عندما أصدر المجلس قانون التعداد السكاني في 16/ 12 / 1938، ذلك القانون الذي رفض من بعض المتنفذين في الحكم والمعارضين للمجلس[108]، الأمر الذي ولد اضطرابات داخل الكويت كادت أن تحدث حرب أهلية بين مناصري المجلس والحركة الوطنية وبين قوات الحاكم والمعارضين للمجلس، مما دفع الشيخ أحمد الجابر إلى اعلان حالة الطوارئ في البلاد وأمر بحل المجلس في 21/ 12/ 1938 وقد أيد الوكيل البريطاني عمل الشيخ أحمد الجابر[109] وبغية السيطرة على الأوضاع المرتبكة على أثر حل المجلس اسند الشيخ أحمد المناصب الإدارية إلى أفراد الأسرة الحاكمة وأمر بتشكيل مجلس آخر مكون من عشرين نائباً[110]

وفي تلك الاثناء، كلف الشيخ أحمد الجابر بعض الاشخاص لإعداد دستور يضمن له فيه صلاحيات كبيرة واقترح أن يكون مشابه لدستور شرق الأردن؛ لأنه يعطي الحاكم صلاحيات واسعة، ولعل الشيخ أحمد الجابر قد اتخذ من دراسة الدستور حجة لفرض دستور آخر للكويت بناءً على نصيحة الوكيل البريطاني، إلا أن النواب رفضوا هذا الدستور، لكونهم عدوه انتقاصاً لاستقلال الكويت ولا يحقق أمانيهم وأهدافهم في حرية إمارتهم، على أساس أن الأردن تمثل مستعمرة بريطانية وأنَّ القوات البريطانية دخلتها محتلة، أما الكويت فأن بريطانيا لها حق إدارة الشؤون الخارجية فقط بحسب اتفاقية عام 1899[111]، ولا يستبعد أن يكون دستور الكويت قد وضعه الوكيل البريطاني دي كوري وقدمه الشيخ أحمد الجابر إلى المجلس وهو ما يتعارض مع سيادة الكويت وطموحات الشعب الكويتي، لأنه جعل إمارة الكويت خاضعة لنفوذ السلطات البريطانية بشكل مباشر[112].

والذي زاد من تذمر أعضاء الحركة الوطنية، الخطابات التي ألقاها البريطانيون بمناسبة تكريم الشيخ عبد الله السالم الصباح في الخامس من آذار مارس 1939، فقد وصفوا فيها بأن الكويت تحت الحماية البريطانية منذ اتفاقية 1899، الأمر الذي أثار نواب المجلس الذين كانوا ينظرون إلى تلك الاتفاقية على أنها تفويض لبريطانيا في إدارة العلاقات الخارجية الكويتية مع الدول الأخرى، فأرسلوا العرائض إلى الشيخ أحمد وإلى الوكيل البريطاني دي كوري يستنكرون فيها تلك الادعاءات [113]، وبشأن ذلك أجتمع نواب المجلس ومؤيدوهم في ديوانية آل الصقر، لتدارس الموقف وبينما كان الاجتماع جارياً أمر الشيخ أحمد الجابر الصباح، بتشكيل وفد برئاسة الشيخ عبد الله السالم لسحب قانون صلاحية المجلس السابق وجاءت هذه الخطوة بناءً على نصيحة الوكيل دي كوري للشيخ بوجوب سحب هذه الوثيقة، الأمر الذي امتعض منه الاعضاء ورفضوا ذلك الطلب على أساس أن القانون قد منح لهم من قبل الشيخ، والمنحة لا ترد بحسب الأعراف والتقاليد السائدة[114].

وبذلك وجه نواب المجلس، انذاراً إلى الشيخ أحمد جاء فيه: "حضرة صاحب السمو الشيخ أحمد الجابر المحترم لنا الشرف أن نفيد سموكم بأن مجلس الأمة التشريعي بصفته ممثل الأمة الكويتي الشرعي الناطق باسمها وبالاستناد إلى الصلاحيات القانونية السابقة والمكاتبات الرسمية المتبادلة نعلن لكافة من يهمهم الأمر

DOI:10.18018/URUK/019-12/863-883

أن كل قانون ومعاهدة أو اتفاق أو تبادل من أي كان ومع أي كان يمس حقوق أو شؤون الكويت منذ تموز عام 1938 غير جائز ولا نافذ ولا تتقيد البلاد به"[115] ويبدو أن النواب أدركوا بأن محاولة الشيخ خطوة لسحب السلطة من المجلس وجعله مقتصراً على تقديم المشورة للحاكم، أما الأخير فأنه بعد أن تلقى جواب النواب على الدستور أمر بحل المجلس في السابع من آذار مارس 1939[116].

وفي تلك الأثناء، وصل محمد المنيس الذي كان يوم ذاك في العراق وهو من المتحمسين للحركة الوطنية والقى خطبة حماسية في احدى التجمعات العامة وبحضور جمع كبير من الكويتيين أثارت مشاعر الحاضرين، وكانت موجهة إلى الحكومة فقد أعلن فيها بأن الأسرة الحاكمة تنازلت عن حكم البلاد[117]، الأمر الذي ولد الامتعاض لدى السلطات الحاكمة وأمرت الاخيرة بالقبض على المنَيس فتوجه علي الخليفة رئيس الأمن للقبض عليه وسجنه وفي اليوم التالي طلب الشيخ أحمد مقابلته، وفي نفس الوقت كان نواب المجلس ومؤيدو الحركة الوطنية قاصدين مجلس الشيخ أحمد الجابر بغية تقديم الاحتجاجات على سجن المنَيس وفي طريق المصادفة التقوا به وحاولوا تحريره من القوات المكلفة بإرساله لمقابلة الشيخ أحمد الجابر، فحدثت اشتباكات جرح على أثرها مجموعة من كلا الطرفين[118]،

ونتيجة للتذمر الشعبي[119] الذي ساد الكويت على أثر استخدام القوة والقسوة إزاء الحركة الوطنية، حدثت انتفاضة كبيرة ليلة العاشر من آذار 1939 تزعمها عبدالله الصقر ويوسف المرزوق ومحمد ثنيان الغانم وصالح عثمان الراشد وتمكنوا مع جموع كبيرة من الشعب الكويتي المؤيدين للحركة الوطنية السيطرة على مستودع الاسلحة[120] وكادت الأمور تخرج عن سيطرة الحكومة الكويتية التي فقدت القدرة على اعادة النظام لولا تدخل السلطات البريطانية وبدأت حملة من الاعتقالات والاجراءات الصارمة إزاء المنتفضين، كان ختامها اعتقال بعض اقطاب الحركة الوطنية واعدام محمد المنيس في 18/ 3/ 1939 بتهمة التحريض على قيام الانتفاضة وصلب في ساحة الصفاة[121]. الأمر الذي أدى إلى تشتت الحركة الوطنية وترك شرخاً واسعاً في أطياف التركيبة السياسية الكويتية.

الخاتمة

اتضح من خلال الدراسة أن هنالك موقف لبريطانيا تمثل بسياسة وكيلها دي كوري في الكويت للوقوف إلى جانب الكويتيين في اصلاح نظام الحكم، إلا انه كان ضمن الحدود التي لا تتعارض مع مصالحها هناك لاسيما فيما يتعلق بالاتفاقيات النفطية مع بريطانيا تلك الاتفاقيات التي سعت بريطانيا جاهدة من خلالها إلى الاستحواذ على النصيب الأكبر منه، فكانت مساندة دي كوري للوطنيين الكويتيين نكاية بالشيخ أحمد الجابر في بادئ الأمر، إلا أن تخوف دي كوري كان متوقعاً، لانه لم يساعد الحركة الوطنية إلا لتحقيق مصالح بلاده وليس لإصلاح نظام الحكم، لذلك فعندما أصبحت تلك الاتفاقيات من صلاحيات المجلس للإشراف عليها أدرك دي كوري الخطر الذي بات يهدد مصالح بريطانيا هناك، لذلك كان السبب الاساس في تكسير اجنحة اقطاب الحركة الوطنية من خلال تحريض الشيخ أحمد الجابر الذي كان يرغب هو الآخر بوضع نهاية للحركة الوطنية لكونها سلبته صلاحيات الحكم، وهنا لا بدَّ من القول بأن الوكلاء البريطانيين ومن بينهم دي كوري لا يتراجعوا عن استخدام اية وسيلة للمحافظة على مصالح بريطانيا في الخليج العربي بشكل عام والكويت بصورة خاصة.

DOI:10.18018/URUK/019-12/863-883

الهوامش

([1]) بعد أن أدرك الشيخ أحمد أن بريطانيا تروم إلى التدخل بالشؤون الكويتية الداخلية عن طريق وكيلها، أعدل عن صداقته لبريطانيا الامر الذي ولد خلاف بين الشيخ أحمد والوكيل البريطاني دي كوري. يراجع: ميمونة الخليفة الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية، الكويت، 1988، ص 114.

([2]) رسالة من الوكيل السياسي في الكويت عن طريق المقيم البريطاني في الخليج العربي إلى وزارة الخارجية البريطانية رقم سي/ 212 في الثالث والعشرون من حزيران يونيو حزيران 1938.

India Office Records, / R/ 15/ 1/ 468, Kuwait Reforms, Contd. On. D. 145, 1 (D/140/45/ 23/, From 1 /4/1938 To 15/ 9/ 1938, British Library, London , 1975. P. 47 - 48.

([3]) غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، دار القرطاس للنشر والتوزيع، الكويت، 1994، ص19.

([4]) ميمونة الخليفة الصباح، المصدر السبق، ص128 - 129.

([5]) الحركة الوطنية: هي شكل من أشكال مقاومة الاستعمار وهي عبارة عن جمعيات وتنظيمات سياسية أخذت تيارات مختلفة قادها نخبة من المناضلين من أجل تخليص الشعب من الجور والاستغلال.

([6]) خالد سليمان العدساني، نصف عام للحكم النيابي في الكويت، ص6.

([7]) ضمت الكتلة الوطنية في عضويتها أهم الشخصيات الكويتية من التجار المتنورين الذين يتسمون بالحكمة والدراية في تسيير الأمور، وهم: مشعان الخضير الخالد والسيد علي السيد سلمان الرفاعي وسليمان العدساني وعبد الله حمد الصقر وسلطان ابراهيم الكليب وعبد اللطيف ثنيان الغانم وعبد العزيز حمد الصقر ويوسف صالح الحميضي ويوسف المرزوق وخالد سليمان العدساني وحمد صالح الحميضي ومحمد ثنيان الغانم، والأخير تولا رئاسة الكتلة الوطنية. للمزيد يراجع: فلاح عبد الله المديرس، ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت 1938 – 1975، دار القرطاس للنشر والتوزيع، الكويت، 1994، ص7.

([8]) كان محمد البراك من ابرز الوطنيين الكويتيين الذين تأثروا بالقومية العربية، وكان قد ترك الكويت إلى البصرة وبقي فيها حتى أوائل الحرب العالمية الثانية ومن ثم سافر إلى بومباي حل ضيفاً على بيت حسين بن عيسى القناعي وفتح محلاً لبيع الأحذية هناك، وفي أحدى المظاهرات التي حدثت في الهند ضد الوجود البريطاني دفعه حماسه الوطني للمشاركة فيها، وبينما هو يهتف ضد البريطانيين اصيب بقضيب أحد الاعلام التي في العادة توضع على سيارات رجال السياسة ونقل إلى المستشفى وبعد ان شفي اعتقلته السلطات البريطانية من بيت حسين بن عيسى القناعي عام 1942 وبعد نهاية الحرب افرج عنه وعاد إلى الكويت بعد مفاوضات مع بريطانيا وبعد دخوله الكويت وضع في السجن وبعد ان ادركه المرض افرج عنه بعد ثلاثة اشهر وبقي بعيداً عن السياسة حتى وفاته في كانون الاول ديسمبر 1945. يراجع: عبد الله خالد الحاتم، المصدر السابق، ص153 – 154.

([9])A de L Rush, Record of Kuwait, 1899 – 1961, Vol. 2 . Internal Affairs 1921 – 1950, Archive Editions, London, 1989, P. 120.

([10]) نجاة عبد القادر الجاسم، التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين 1914 – 1939، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997، ص158.

([11]) A de L Rush, Record of Kuwait, , Vol. 2, 1921 – 1950, P. 112.

([12]) I . O . R / R/ 15/ 1/ 468, Kuwait Reforms, P. 78.

([13]) عزت جعفر: شخصية مصرية عمل في الصحافة جاء إلى الكويت مع الشيخ أحمد الجابر عند مروره بالقاهرة اثناء عودته من لندن وعينه موظف في مكتبة المعارف، ولم يرغب الكويتيون بالموظف عزت جعفر وذلك لورود شائعة تفيد بانه كان عميل لصالح ايطاليا، فكان شديد التأثير على اراء الشيخ احمد وبالتالي لم يعطِ الشيخ من وقته لسماع مطالب شعبه بل كرس كل وقته ناصتاً لما تتفوه به حاشيته ومنهم عزت جعفر. يراجع:

A de L Rush, Record of Kuwait, Vol. 2, 1921 – 1950, P. 106. ; I . O . R / R/ 15/ 1/ 468, Kuwait Reforms, P. 79.

([14]) كانت جريدة السجل البصرية: جريدة سياسية يومية صدر عددها الاول في 13 مايس وصاحب امتيازها (محررها) محمد طه الفياض وكانت ذات توجه قومي.

http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=124556&r=0

([15]) A de L Rush, Record of Kuwait, Vol. 2, 1921 – 1950, P. 107 – 108.

([16]) رسالة من المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي إلى الشيخ أحمد الجابر رقم سي/ 333 في 18/ 6/ 1938 I . O . R / R/ 15/ 1/ 468, Kuwait Reforms, P. 46 .

([17]) فيحان محمد العتيبي، الكويت تاريخ وحضارة، مكتبة آفاق للنشر والتوزيع، الكويت، 2014، ص70.

([18]) I . O . R / R/ 15/ 1/ 468, Kuwait Reforms, P. 48.

([19]) أحمد الديين، الديموقراطية في الكويت مسارها تاريخياً. واقعها وتحدياتها حافزاً. وآفاقها مستقبلاً(مخطوطة)، الجماعة العربية للديمقراطية، الكويت، 2005، ص26.

([20]) خالد سليمان العدساني، نصف عام للحكم النيابي في الكويت، ص6.

([21]) مركز البحوث والدراسات الكويتية، مسيرة الحياة الديمقراطية في الكويت، ط2، الكويت، 2001، ص30.

([22]) غانم النجار، مذكرات في الاقتصاد السياسي الكويتي، جامعة الكويت، الكويت، 1985، ص14.

([23]) عمدت بريطانيا إلى الإلحاح على الشيخ أحمد الجابر بشأن احتواء الحركة الوطنية وعدم استخدام العنف معها لاسيما أن تلك المدة قد شهدت البلدان العربية فيها حركات ثورية تهدف إلى رفض السياسة البريطانية لذلك طلبت من الشيخ منحهم مجلس تشريعي يكون لهم فيه حق المشاركة في الحكم، ويبدو أن بريطانيا خشيت انتشار الافكار الثورية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية مما يشكل لها احراج هناك . يراجع:

A de L Rush, Record of Kuwait, Vol. 2, 1921 – 1950, P. 129.

([24]) فيحان محمد العتيبي، المصدر السابق، ص73.

([25]) ميمونة الخليفة الصباح، المصدر السابق، ص149.

([26]) رسالة موجهة من الوكيل البريطاني في الكويت إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي رقم 219 في الرابع والعشرين من حزيران يونيو 1938.

I . O . R / R/ 15/ 1/ 468, Kuwait Reforms, P. 59 .

([27]) يقصد به تلك الوثيقة التي عقدت بين الشيخ أحمد الجابر وأعيان الكويت في عام 1921.

A de L Rush, Record of Kuwait, Vol. 2, 1921 – 1950, P. 140.

(28) رسالة موجهة من الوكيل البريطاني في الكويت إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي في الرابع والعشرين من حزيران يونيو 1938

I . O . R / R/ 15/ 1/ 468, Kuwait Reforms, P. 61 .

(29) رسالة موجهة من الوكيل البريطاني في الكويت إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي في الرابع والعشرين من حزيران يونيو 1938.

A de L Rush, Record of Kuwait, Vol. 2, 1921 – 1950, P. 140.

([30]) رسالة رقم ر/ 5/ 952 في الخامس والعشرون من حزيران يونيو 1938.

I . O . R / R/ 15/ 1/ 468, Kuwait Reforms, P. 63 - 64.

([31]) فيحان محمد العتيبي، المصدر السابق، ص63 - 64.

([32]) I . O . R / R/ 15/ 1/ 468, Kuwait Reforms, P. 71.

([33]) A de L Rush, Record of Kuwait, Vol. 2, 1921 – 1950, P. 135.

([34]) I . O . R / R/ 15/ 1/ 468, Kuwait Reforms, P.72 - 73.

([35]) A de L Rush, Record of Kuwait, Vol. 2, 1921 – 1950, P. 135.

([36]) I . O . R / R/ 15/ 1/ 468, Kuwait Reforms, P. 73.

([37]) خالد محمد المقامس، الديوانية الكويتية وتأثيرها في الحياة النيابية، مطابع الطليعة، الكويت، 1986، المصدر السابق، ص45. للمزيد من التفاصيل يراجع: فلاح عبد الله المديرس، ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت 1938 – 1975، دار القرطاس للنشر والتوزيع، الكويت، 1994، ص8.

([38]) I . O . R / R/ 15/ 1/ 468, Kuwait Reforms, P. 73; A de L Rush, Record of Kuwait, Vol. 2, 1921 – 1950, P. 144.

([39]) وعددهم اربعة عشر نائباً هم كل من محمد ثنيان الغانم والشيخ يوسف بن عيسى وعبد الله حمد الصقر والسيد على السيد سلمان ومشعان الخضر الخالد وعبد اللطيف محمد ثنيان الغانم وسليمان خالد العدساني ويوسف مرزوق المرزوق وصالح العثمان الراشد ويوسف الصالح الحميضي ومحمد الدود المرزوق وسلطان ابراهيم الكليب ومشاري حسن البدر وخالد العبد اللطيف الحمد، وقد اتفق النواب على أن يتولى ولي العهد الشيخ عبد الله السالم الصباح رئاسة المجلس. يراجع: ماضي الخميس، المصدر السابق، ص74؛ بدر خالد البدر، المصدر السابق، ص368. ويذكر ان محمد ثنيان الغانم قد استقال بسبب ضغوط عائلية فشغل مكانه محمد بن شاهين الغانم حسب تسلسل الاصوات. للمزيد يراجع، خالد سليمان العدساني، نصف عام للحكم النيابي في الكويت، ص9؛ جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج3، الاوضاع الداخلية في امارات الخليج العربي وعلاقات الجوار 1914 – 1945، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001، ص163.

([40]) I . O . R / R/ 15/ 1/ 468, Kuwait Reforms, P. 74; A de L Rush, Record of Kuwait, Vol. 2, 1921 – 1950, P. 147.

([41]) خالد محمد المقامس، المصدر السابق، ص46.

([42]) عبد الله الحاتم، من هنا بدأت الكويت، ط2، دار القبس، الكويت، 1980، ص198.

([43]) فيحان محمد العتيبي، المصدر السابق، ص76.

([44]) ماضي الخميس، مسيرة الحياة الديمقراطية في الكويت 1938، ط2، دار الحداثة للصحافة والخدمات الاعلامية، الكويت، 2006، ص76.

([45]) A de L Rush, Record of Kuwait, Vol. 2, 1921 – 1950, P. 210.

([46]) I . O . R / R/ 15/ 1/ 468, Kuwait Reforms, P. 122.

([47]) ميمونه الخليفة الصباح، المصدر السابق، ص168.

([48]) محمد اليوسفي، الكويت من النشأة إلى الاستقلال، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،2013، ص216.

([49]) A de L Rush, Record of Kuwait, Vol. 2, 1921 – 1950, P. 156.

([50]) I . O . R / R/ 15/ 1/ 468, Kuwait Reforms, P. 122.

([51]) ميمونه الخليفة الصباح، المصدر السابق، ص168 - 169.

([52]) A de L Rush, Record of Kuwait, Vol. 2, 1921 – 1950, P. 165.

([53]) I . O . R / R/ 15/ 1/ 468, Kuwait Reforms, P. 122 – 123.

([54]) ماضي الخميس، المصدر السابق، ص82؛ محمد اليوسفي، المصدر السابق، ص217.

([55]) A de L Rush, Record of Kuwait, Vol. 2, 1921 – 1950, P. 165.

DOI:10.18018/URUK/019-12/863-883

([56]) ميمونه الخليفة الصباح، المصدر السابق، ص164؛
I . O . R / R/ 15/ 1/ 468, Kuwait Reforms, P. 181.

([57]) أفزع قرار الحاكم الأخير الذي اعلن فيه ترك الحكم أعضاء المجلس التشريعي وهنا تعددت وجهات النظر بين الاعضاء تجاه الشيخ أحمد الجابر، فمشعان الخضر تحدث قائلاً " أن الأمير جعل عموم الكويتيين في كفة والملا صالح الدجال في كفة أخرى لماذا كل هذه الحمية من أجل الملا وحده إلا أنه قضى عمره في خداعكم آل الصباح وتلاعبه في شؤونكم وشؤون رعاياكم حتى هلك الحرث والنسل " وأدلى سليمان العدساني بدلوه قائلاً " أبداً نحن لا يمكننا قبول تنازل اميرنا عن الحكم ولن نقر لنا حاكماً سواه أما قضية الملا فلا سبيل إلى اعادة النظر فيها " وتكلم ثالث من الأعضاء لم يورد العدساني اسمه في مذكراته قائلاً " من المؤسف أن يعرض الامير منصبه السامي من أجل شخص كالملا بعد أن تكشفت سرقاته المالية المتعددة وفضائحه التي لا نظير لها، اننا نعز سمو الامير ونكرمه عن مثل ذلك ولا نقبل ان نسمع منه مثل هذا الرأي. للمزيد من التفاصيل. يراجع: مذكرات خالد سليمان العدساني، ص50 - 51. وهنا يتضح الرفض القاطع لوجود الملا صالح الملا مقابل تمسك الاعضاء بحاكمهم الشيخ أحمد الجابر ويبدو واضحاً أن المعارضة لم تكن موجهة لحكم الشيخ بل كانت من ضمن اصلاحات المجلس لعزل الموظفين الغير نزيهين والذين يشكلون خطراً على سير الحركة الوطنية.

([58]) نجاة عبد القادر الجاسم، المصدر السابق، ص173؛ ماضي الخميس، المصدر السابق، ص84؛
A de L Rush, Record of Kuwait, Vol. 2, 1921 – 1950, P. 167.

([59]) I . O . R / R/ 15/ 1/ 468, Kuwait Reforms, P. 204.

([60]) مذكرات خالد سليمان العدساني، ص47.

([61]) A de L Rush, Record of Kuwait, Vol. 2, 1921 – 1950, P. 165.

([62]) I . O . R / R/ 15/ 1/ 468, Kuwait Reforms, P. 123.

([63]) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص166.

([64]) فيحان محمد العتيبي، المصدر السابق، ص82.

([65]) الشيعة: ينقسم الشيعة من حيث الأصل العرقي إلى ثلاثة أقسام. القسم الأول: يشمل الشيعة من أصول عربية ويطلق عليهم أسم " الحساوية " نسبة إلى منطقة الاحساء التي جاءوا منها في شرق السعودية، اما القسم الثاني فيشمل الشيعة من أصول عربية كذلك وهؤلاء جاءوا من البحرين ويطلق عليهم أسم " البحارنة "، في حين يطلق على القسم الثالث أسم " العجم " وهم الشيعة من الاصول الإيرانية، وعلى الرغم من انهم تعربوا الا انهم لا يزالوا يحتفظون ببعض العناصر الثقافية كاللغة وغيرها، وعلى الرغم من أن الغالبية من الشيعة في الكويت هم الاثني عشرية فانهم ينتمون إلى أربعة مدارس ، الشيخية: نسبة إلى الشيخ أحمد بن زين الدين الاحسائي، والاخبارية: وهم البحارنة من مقلدي ميرزا إبراهيم جمال الدين، والاصولية: التي ترى أن الحديث النبوي يجب أن يخضع للدراسة ولا يؤخذ على علاته، واخيراً المدرسة الخوئية: وتتضمن شيعة الكويت من اصول ايرانية. للمزيد من التفاصيل يراجع: شحاته محمد ناصر، سياسة النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية(2003 – 2008) دراسة مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص133 – 134.

([66]) نجاة عبد القادر الجاسم، المصدر السابق، ص166.

([67]) خلال مدة الثلاثينيات من القرن العشرين أخذت الحكومة الإيرانية تشجع الإيرانيين للهجرة إلى الكويت بغية الحصول على الاغلبية هناك إذ وصل مجموع الإيرانيين الساكنين في الكويت آنذاك ما يقارب العشرون الف نسمة من مجموع سكان الكويت. يراجع: طيبة خلف عبد الله، الوجود الإيراني في الكويت، دراسات تاريخية " مجلة "، العدد 3 و4 ، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، 2002، ص119؛
I . O . R / R/ 15/ 1/ 468, Kuwait Reforms, P. 205.

([68]) مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي1938-1971، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص107.

([69]) المصدر نفسه، ص13.

([70]) طيبة خلف عبد الله، الوجود الإيراني في الكويت، ص119.

([71]) A de L Rush, Record of Kuwait, Vol. 2, 1921 – 1950, P. 204 .

([72]) تعد قضية التجنس من القضايا الهامة التي شغلت نواب المجلس التشريعي عام 1938 المتعلقة بالإيرانيين والتي غالباً ما يتدخل الوكيل البريطاني طرفاً فيها، ذلك بحكم عمل معظم الإيرانيين في شركة النفط، وكما هو واضح أن الطابع القومي الذي تبناه الوطنيون الكويتيون قد كان من أولويات حركتهم الوطنية. فارس مطر الوقيان، المواطنة في الكويت مكوناتها السياسية والقانونية- تحدياتها الراهنة، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، 2008، ص23.

([73]) A de L Rush, Record of Kuwait, Vol. 2, 1921 – 1950, P. 199 - 200.

([74]) فلاح عبد الله المديرس، الحركة الشيعية في الكويت، دار قرطاس للنشر، الكويت، 1999، ص13.

([75]) طيبة خلف عبد الله، الوجود الإيراني في الكويت، ص121.

([76]) A de L Rush, Record of Kuwait, Vol. 2, 1921 – 1950, P. 203.

([77]) نقلاً عن: خلدون حسن النقيب، صراع الدولة والقبيلة حالة الكويت، دار الساقي، بيروت، 1996، ص33.

([78]) A de L Rush, Record of Kuwait, Vol. 2, 1921 – 1950, P. 204.

([79]) أن من بين القائمين على تنظيم هذه المظاهرات هما كل من الشيخ عبد الكريم السيد جواد المقيم في الكويت وهو شقيق العالم عبد المهدي القزويني المقيم في البصرة الإيراني الجنسية والشخص الثاني يدعى منصور

DOI:10.18018/URUK/019-12/863-883

المزيدي بالاتفاق مع السكرتير السابق لشيخ الكويت الملا صالح الملا. يراجع: طيبة خلف عبد الله، الوجود الإيراني في الكويت، ص120 – 121.

([80]) مفيد الزيدي، المصدر السابق، ص107؛ جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، 1914 -1945، ص168.

([81]) نقلاً عن: عبد الله خالد الحاتم، من هنا بدأت الكويت، ص59.

([82]) فلاح عبد الله المديرس، الحركة الشيعية في الكويت، ص14.

([83]) خلدون حسن النقيب، المصدر السابق، ص32؛ ميمونه الخليفة الصباح، المصدر السابق، ص155.

([84]) مذكرات خالد سليمان العدساني، ص55.

([85]) محمد حسن العيدروس، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، دار الكتاب الحديث، دبي، 2002، ص167؛ فيحان محمد العتيبي، المصدر السابق، ص70.

([86]) مسيرة الحياة الديمقراطية في الكويت، ص32.

([87]) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص167.

([88]) I . O . R / R/ 15/ 1/ 468, Kuwait Reforms, P. 73 – 74.

([89]) ميمونه الخليفة الصباح، المصدر السابق، ص 157.

([90]) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص167 – 168.

([91]) مذكرات خالد سليمان العدساني ، ص57.

([92]) نقلاً عن: ميمونه الخليفة الصباح، المصدر السابق، ص152.

([93]) مذكرات خالد سليمان العدساني ، ص57.

([94]) بدر خالد البدر، رحلة مع قافلة الحياة،ج1، الكويت، 1987، ص244.

([95]) خالد سليمان العدساني، نصف عام للحكم النيابي في الكويت، ص42.

([96]) ميمونه الخليفة الصباح، المصدر السابق، ص 157 - 158.

([97]) مذكرات خالد سليمان العدساني، ص60.

([98]) غانم النجار، مذكرات في الاقتصاد السياسي الكويتي، ص18.

([99]) محمد الحسيني عبد العزيز، حضارة الكويت ودول الخليج العربي، ط2، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1975، ص89.

([100]) نجاة عبد القادر الجاسم، المصدر السابق، ص177.

([101]) يمكن أن نطلق على ذلك التيار "بالتيار القومي" أو نواة لتكوين حزب سياسي قومي. سرحان غلام حسين، وسائل تطبيع العلاقات العراقية الكويتية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد17، جامعة المستنصرية، 2005، ص82.

([102]) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص169.

([103]) رسول الحسناوي، امارات شمال الخليج العربي البصرة- الاحواز- الكويت، دار الرافدين، بيروت، 2016، ص125.

([104]) A de L Rush, Record of Kuwait, Vol. 2, 1921 – 1950, P. 213 - 215.

([105]) طيبة خلف عبد الله، موقف الحركة الوطنية في الكويت من الوحدة مع العراق1938، الخليج العربي "مجلة "، مج 24، العدد 2 – 4، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1992، ص97.

([106]) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص181.

([107]) علي صدام صحن، النزاع العراقي – البريطاني حول منطقة الكويت 1921 – 1958، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية التربية، جامعة المستنصرية، 1994، ص48.

([108]) A de L Rush, Record of Kuwait, Vol. 2, 1921 – 1950, P. 219.

([109]) يراجع: ميمونة الخليفة الصباح، المصدر السابق، ص 279.

([110]) بدر خالد البدر، المصدر السابق، ص368.

([111]) محمد اليوسفي، المصدر السابق، ص237.

([112]) الاستقلال "جريدة"، العدد 3283، السنة التاسعة عشرة، 22 شباط 1939.

([113]) أحمد الدين ، ملامح من التاريخ السياسي في الكويت، مجلة الطليعة، الكويت، شباط 2012.، ص6.

([114]) ماضي الخميس، المصدر السابق، ص99؛ ميمون الخليفة الصباح، المصدر السابق، ص178.

([115]) الاستقلال " جريدة "، العدد 3295، السنة العشرون، 9 آذار 1939.

([116]) فيحان محمد العتيبي، المصدر السابق، ص85؛ غانم النجار، مذكرات في الاقتصاد السياسي الكويتي، ص20.

([117]) نجاة عبد القادر الجاسم، المصدر السابق، ص180؛

A de L Rush, Record of Kuwait, Vol. 2, 1921 – 1950, P.258.

([118]) ماضي الخميس، المصدر السابق، ص100 – 101.

([119]) كان الحماس الشعبي الذي عم الكويت عام 1939 جزء من الغليان الذي عم البلدان العربية آنذاك وقد اشيع بأن تلك الحركات الثورية كانت بتشجيع من ألمانيا وباحتضان هتلر، ولعل ذلك كان بالضد من بريطانيا ومنافستها في منطقة العربية. للمزيد يراجع: مصطفى عبد القادر النجار ومحمد عبد المطلب البكاء، الكويت عراقية دراسة وثائقية – تاريخية – سياسية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990، ص111.

([120]) مصطفى عبد القادر النجار وآخرون، العراق والكويت في الوثائق التاريخية، بغداد، 1990، ص13؛

A de L Rush, Record of Kuwait, Vol. 2, 1921 – 1950, P. 258.

([121]) طيبة خلف عبد الله، موقف الحركة الوطنية في الكويت من الوحدة مع العراق1938، ص96 – 97.

DOI:10.18018/URUK/019-12/863-883

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق المنشورة باللغة الانكليزية

1- A de L Rush, Record of Kuwait, 1899 – 1961, Vol. 2 . Internal Affairs 1921 – 1950, Archive Editions, London, 1989.

2- India Office Records, / R/ 15/ 1/ 468, Kuwait Reforms, Contd. On. D. 145, 1 (D/140/45/ 23/, From 1 /4/1938 To 15/ 9/ 1938, British Library, London , 1975.

ثانياً: الرسائل والاطاريح

1- علي صدام صحن، النزاع العراقي – البريطاني حول منطقة الكويت 1921 – 1958، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية التربية، جامعة المستنصرية، 1994.

ثالثاً: الكتب العربية والمعربة

1- أحمد الديين، الديموقراطية في الكويت مسارها تاريخياً. واقعها وتحدياتها حافزاً. وآفاقها مستقبلاً(مخطوطة)، الجماعة العربية للديمقراطية، الكويت، 2005.

2- جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج3، الاوضاع الداخلية في امارات الخليج العربي وعلاقات الجوار 1914 – 1945، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001.

3- خالد سليمان العدساني، نصف عام للحكم النيابي في الكويت.

4- خالد محمد المقامس، الديوانية الكويتية وتأثيرها في الحياة النيابية، مطابع الطليعة، الكويت، 1986

5- خلدون حسن النقيب، صراع الدولة والقبيلة حالة الكويت، دار الساقي، بيروت، 1996.

6- رسول الحسناوي، امارات شمال الخليج العربي البصرة- الاحواز- الكويت، دار الرافدين، بيروت، 2016.

7- شحاته محمد ناصر، سياسة النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية(2003 – 2008) دراسة مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.

8- عبد الله الحاتم، من هنا بدأت الكويت، ط2، دار القبس، الكويت، 1980.

9- غانم النجار، مذكرات في الاقتصاد السياسي الكويتي، جامعة الكويت، الكويت، 1985.

10- ـــــ، مدخل للتطور السياسي في الكويت، دار القرطاس للنشر والتوزيع، الكويت، 1994.

11- فارس مطر الوقيان، المواطنة في الكويت مكوناتها السياسية والقانونية- تحدياتها الراهنة، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، 2008.

12- فلاح عبد الله المديرس، ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت 1938 – 1975، دار القرطاس للنشر والتوزيع، الكويت، 1994.

13- ـــــ، الحركة الشيعية في الكويت، دار قرطاس للنشر، الكويت، 1999.

14- فيحان محمد العتيبي، الكويت تاريخ وحضارة، مكتبة آفاق للنشر والتوزيع، الكويت، 2014.

15- ماضي الخميس، مسيرة الحياة الديمقراطية في الكويت 1938، ط2، دار الحداثة للصحافة والخدمات الاعلامية، الكويت، 2006.

16- محمد الحسيني عبد العزيز، حضارة الكويت ودول الخليج العربي، ط2، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1975.

17- محمد اليوسفي، الكويت من النشأة إلى الاستقلال، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،2013.

18- محمد حسن العيدروس، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، دار الكتاب الحديث، دبي، 2002.

19- مركز البحوث والدراسات الكويتية، مسيرة الحياة الديمقراطية في الكويت، ط2، الكويت، 2001.

20- مصطفى عبد القادر النجار وآخرون، العراق والكويت في الوثائق التاريخية، بغداد، 1990.

DOI:10.18018/URUK/019-12/863-883

21- مصطفى عبد القادر النجار ومحمد عبد المطلب البكاء، الكويت عراقية دراسة وثائقية – تاريخية – سياسية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990.
22- مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي1938-1971، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
23- ميمونة الخليفة الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية، الكويت، 1988.
24- نجاة عبد القادر الجاسم، التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين 1914 – 1939، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997.

رابعاً: المجلات العلمية الاكاديمية

1- أحمد الديين ، ملامح من التاريخ السياسي في الكويت، مجلة الطليعة، الكويت، شباط 2012.
2- سرحان غلام حسين، وسائل تطبيع العلاقات العراقية الكويتية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد17، جامعة المستنصرية، 2005.
3- طيبة خلف عبد الله، الوجود الإيراني في الكويت، دراسات تاريخية " مجلة "، العدد 3 و4 ، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، 2002.
4- ـــــ، موقف الحركة الوطنية في الكويت من الوحدة مع العراق1938، الخليج العربي "مجلة "، مج 24، العدد 2 – 4، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1992.

خامساً: الصحف

1- جريدة الاستقلال ، العدد 3283، السنة التاسعة عشرة، 22 شباط 1939.
2- جريدة الاستقلال، العدد 3295، السنة العشرون، 9 آذار 1939.

Abstract

The British agents in Kuwait represented the policy of their government, which requires maintaining their interests in the region. Among those who represented the British policy is the British political agent Capt. G. De Gaury 1936 – 1939. Who has practiced the policy of soft and soft with the Kuwaiti nationalists, especially after he became at dispute with Sheikh Ahmed Al Jaber because of the British policy seeking to increase influence in Kuwait and interfere in its internal and external affairs. Which usually lead to a detraction of the ruler's sovereignty and his internal authority. The stalemate between De Gaury and Sheikh Ahmed led to the enthusiasm of the national movement and its national awareness. De Gaury took advantage of this enthusiasm to support the national movement against the ruler. However, after strengthen of the national movement and became a broad-based authority, De Gaury feared on the British interests in Kuwait. He corrected his policy towards it and began to approach Sheikh Ahmad again, who is also thinking of eliminating the national movement as a result of depriving him of his rights to rule the country.